أثر انخفاض أسعار النفط في حقبة الثمانينات على الانفاق العام في الدول العربية النفطية

الدكتورة منى مصطفى البرادعى *

مقدمة :

شهدت فترة الرواج النفطي التى أعقبت الصدمة الأولى عام ١٩٧٣ نموا كبيرا في العائدات النفطية للدول العربية الأساسية المنتجة للنفط [١] ، وعلى وجه الخصوص بالمقارنة بالفترة السابقة على السبعينات . فعلى حين بلغ المتوسط السنوى للعائدات النفطية التى كانت تحصل عليها أهم الدول العربية النفطية [٢] خلال الستينات أقل من ٢,٤ بليون دولار ، بلغ متوسطها السنوى في الفترة ٧٠-١٩٨٠ حوالي ٦٥ بليون دولار أى ما يزيد عن ٢٧ ضعفا [٣] .

وقد تمكنت الدول العربية النفطية ، بفضل هذه العائدات الضخمة من رسم وتنفيذ برامج طموحة للانفاق العام ، وصلت فيها معدلات الانفاق العام إلى مستويات غير مسبوقة .

غير أنه منذ بداية الثمانينات طرأت على الساحة العربية متغيرات جديدة تمثلت في انخفاض عائداته بالتالي عقب الصدمة النفطية العكسية التى بدأت عام ١٩٨٠ ، واستمرت آثارها حتى عام ١٩٨٦ وهو العام الذي شهد حرب الأسعار التى أسهمت بدورها في انخفاض أكبر في أسعار النفط ، حتى وصل سعر برميل النفط في بعض الأسواق إلى ٥ دولارات فقط . ثم توصلت الاوبك إلى الاتفاق مرة أخرى وبدأ سعر البرميل فى الارتفاع وإن لم يصل إلا إلى نحو ١٨ دولارا للبرميل وهو ما يوازي تقريبا سعر برميل النفط في أوائل عام ١٩٨٠ .

ولقد أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط تأثيرا بعيد المدى على الاقتصاديات

---

* استاذ مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة .

(١) سوف نشير في هذه الورقة إلى مجموعة الدول النفطية تبعا لتصنيف التقرير الاقتصادي العربي الموحد وهي كل من الجزائر والعراق والإمارات العربية والسعودية وقطر والكويت وليبيا والبحرين وعمان .

(٢) الدول السابقة باستثناء البحرين وعمان .

(٣) محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، مايو ١٩٨٦) الجزء الثاني ، ص ٩٥١.

[مجلة البحوث والدرسات العربية، العدد ١٩ ، ١٩٩١ - ص ص ٢٨٩ - ٣١٣]

العربية النفطية التي تعتمد اعتمادا شديدا على النفط كما هو معروف . وربما كان أوضح أثر لهذه الانخفاضات هو انخفاض العائدات العربية النفطية . فقد انخفضت العائدات النفطية لأهم ست دول عربية منتجة للنفط (وهى العراق والكويت وليبيا وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة) من نحو ١٨٨,٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٧٦,٣ مليار عام ١٩٨٥ [١]، أى إلى أقل من النصف .

وتهدف هذه الورقة إلى بحث نتائج هذه المتغيرات الجديدة على الانفاق العام في الدول العربية النفطية مع ما يترتب على ذلك من آثار على اقتصاديات تلك الدول في محاولة لاستشراف صورة للمستقبل وذلك من خلال التعرف على :

أولا : السياسة المالية لهذه الدول .

ثانيا : حجم الانفاق العام ومعدل نموه .

ثالثا : هيكل الانفاق العام .

رابعا : احتمالات المستقبل في ضوء التوقعات المستقبلية لسوق النفط .

أولا : السياسة المالية للدول العربية النفطية :

تتميز الدول العربية النفطية باحتلال النفط أهمية قصوى في اقتصادياتها حيث قد يصل نصيب النفط إلى أكثر من ٩٥ ٪ من ايراداتها ، كما قد تصل صادرات النفط إلى ما يقرب من١٠٠ ٪ من جملة الصادرات في بعض الأحيان ، ويتراوح نصيب النفط بين ٤٠٪ و٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

ولقد رتبت هذه المكانة المتميزة للنفط في الاقتصاديات النفطية العربية عدة خصائص ميزت تلك الاقتصاديات وعلى وجه الخصوص بالنسبة لسياستها المالية . وأيا كان التفسير الذي يعطي لسلوك الدول العربية النفطية وسواء كان ذلك من خلال مفهوم «الدول الريعية» Rentier State [١] أو مفهوم دول «رصد التخصيصات» [٢] Allocative States فإنه يمكن تمييز عدة سمات مشتركة للسياسة المالية في هذه الدول :

---

(١) حازم الببلاوي «الدولة الريعية في الوطن العربي» ، ومحمود عبد الفضيل «السلوك والاداء الاقتصادي للدول النفطية الريفية في المنطقة العربية» **المستقبل العربي** ، (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية) ، العدد ١٠٣ ، ١٩٨٧/٩.

(٢) جياكو مولوشياني ، «دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج : اطار نظري» ، في المرجع السابق .

١- ان غالبية العائدات النفطية تتدفق إلى الحكومة مباشرة ، مما يعطي هذه الأخيرة دورا بارزا في الحياة الاقتصادية ، كما يحملها بمسئوليات تفوق مسئوليات مثيلاتها من حكومات الدول النامية ، بالاضافة إلى أن الحكومة لديها من الأدوات المالية ما يمكنها من ممارسة هذا الدور (١).

٢- يبرز الأثر الواضح للنفط على وجه الخصوص في كونه يحرر الدولة من الحاجة إلى تحصيل الدخل داخليا . ويلعب تصدير النفط - أكثر من انتاجه - في هذا الشأن دورا أساسيا . ولقد دفع ذلك بعض الاقتصاديين إلى القول بأن الدولة في الاقتصاديات النفطية - لكونها مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلى - ليست في حاجة إلى «صياغة أى شئ يستحق أن يسمى سياسة اقتصادية ، فكل ما تحتاج إليه هو سياسة مصروفات » (٢) .

٣- أصبحت وظيفة الدولة الأساسية - لكونها مسيطرة على معظم مصادر الثروة النفطية - هي توزيع المزايا والمنافع على المواطنين . وقد انعكس ذلك علي علاقة الأفراد بالدولة وبصفة خاصة على حقهم في المشاركة السياسية (٣) ، فضآلة الضرائب قد أدت إلى التخفيف من المطالبة بالمشاركة السياسية (فلا ضريبة بدون تمثيل) (٤) ، كما أدى من ناحية أخرى إضعاف الالتزام بجهود التنمية وإضعاف الحوافز على العمل الجاد المنتج (حيث لا توجد مشاركة لا يوجد التزام) (٥) .

٤- مع التدفق الضخم والسهل للعائدات النفطية ، كان توليد هذه العائدات أسهل في بعض الأحيان من إنفاقها ، على عكس الوضع المعروف في جميع الدول الأخرى التى تركز على تحصيل الضرائب ، حيث لا يتوفر لها وسائل أخرى لاكتساب الدخل . أما في الدول النفطية التي تقوم بتوزيع المزايا والمنافع ، فيمكن القول أن بها نظاما سلبيا للضرائب negative tax system يفرض فيه المواطنون على الحكومات أنواعا مختلفة من الالتزامات (٦)

---

(١) Robert Mabro, Oil Revenues and the Cost of Social and Economic Development,Papers and Proceedings of the First Arab Energy Conference, (Abu Dhabi; 1979),P . 41.

(٢) جياكومو لوشياني ، دول رصد التخصيصات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ .

(٣) حازم الببلاوي ، الدولة الريعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .

(٤) جياكومو لوشياني ، دول رصد التخصيصات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ .

(٥) يوسف صايغ ، **الاقتصاد العربي ، انجازات الماضي واحتمالات المستقبل** .(بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٣) ، ص ١٩٨ .

(٦) Hazem Beblawi, The Arab Gulf Economy in a Turbulent Age, (London : Croom Helm, 1984) P . 117

٥- وبالنسبة للفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ فقد أثبتت تجربة تلك السنوات في الدول العربية النفطية احتلال السياسات المالية موقعا أساسيا في تلك الدول . فلم تقتصر ممارستها على كونها أداة استقرار فحسب بل استخدمت كإحدى الأدوات الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١] . ولقد ترتب على ذلك :

(أ) أن تبنت معظم هذه الأقطار سياسات مالية توسعية تمثلت في « موجة إنفاقية غير مسبوقة»[٢] . (كما سوف يتضح من الجزء التالي).

(ب) أن ظهرت علاقة وطيدة بين الفائض / العجز الاجمالي في الموازنة العامة وبين الفائض/ العجز الإجمالي في ميزان المدفوعات (في الدول النفطية العربية كمجموعة)[٣] .

(جـ) أن كانت السياسة المالية هي المحدد الأساسي للسيولة المحلية والطلب المحلي الإجمالي . ولذلك فهي أيضا الوسيلة الأساسية لمعالجة حجم الطلب الكلي .

ولقد اثبتت بيانات ٧٢ - ١٩٨٠ وجود علاقة قوية بين كل من عجز الموازنة العامة وزيادة السيولة المحلية والتضخم وأن محاولات السيطرة على الموجات التضخمية من خلال الدعم والرقابة على الأسعار في ظل وجود سياسات مالية توسعية ، قد باءت بالفشل في حين أن تخفيض معدل نمو العجز المحلي للميزانية قد أدى إلى اعادة الاستقرار المالي[٤] .

(د) أن تمويل النفقات المحلية في الدول العربية النفطية تعتبر العامل الأساسي لنمو السيولة[٥] .

(هـ) أن إعادة توزيع الدخل تتم عن طريق الانفاق العام وليس عن طريق الضرائب والاقتراض كما هو معتاد[٦] .

---

(١) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة (وآخرون) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد . ١٩٨٦ ، ص٨٩.

(٢) محمود عبد الفضيل ، السلوك والأداء الاقتصادي ، مرجع سابق ص ٩٥ .

(٣) David Morgan "Fiscal Polecy in Oil Exporting Countries, 1972 - 78 IMF Staff Papers, Vol. 26 No. I, March 1979,P . 57.

(٤) David Morgan "Fiscal Policy, P. 57 .

(٥) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة (وآخرون) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة ١٩٨١، ص ٩٣

(٦) المرجع السابق ص ٩٣ .

٦- وقد تميزت حقبة الثمانينات مع استمرار الركود في أسعار النفط بالاضافة إلى تزايد نفقات الأمن والدفاع في بعض الدول ومشاكل التضخم واضطرار الدول العربية النفطية إلى استخدام الاحتياطيات المالية الحكومية لمواجهة العجز في الميزانية - باتجاه الدول العربية النفطية إلى اتباع سياسات مالية تصحيحية بصورة أو أخرى[١] .

وقد صاحبت تلك السياسات اجراءات مالية استهدفت استحداث موارد اضافية للتعويض عن تناقص العائدات النفطية ، شملت تنمية عوائد الخدمات العامة وتوسيع القاعدة الضريبية بالاضافة إلى اتخاذ بعض التدابير التصحيحية بهدف تقييد معدلات نمو التوسع النقدي والائتمان المحلي وذلك للحد من آثاره التضخمية[٢] .

ثانيا : حجم الانفاق العام ومعدل نموه :

صاحبت فترة الرواج النفطي موجة إنفاقية غير مسبوقة . كما سبق القول . فلقد بلغ معدل نمو النفقات العامة في الدول العربية النفطية في الفترة (٧٥ - ١٩٨٠) ٥ ، ١٨ ٪ سنويا في حين بلغ معدل نمو الايرادات العامة في نفس الفترة ٥ ، ٢٣ ٪ سنويا في المتوسط بل لقد فاق معدل نمو النفقات معدل النمو في الايرادات في بعض السنوات .

أما بالمقارنة للناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نسبة النفقات العامة لمجموعة الدول النفطية ٥ ، ٤٦ ٪ في عام ١٩٧٥ و ٥٨ ٪ في عام ١٩٨٠[٣] .

ولقد كان هدف تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة المحرك الأول لتلك الدول لزيادة الانفاق الحكومي ، تحسبا من فترة «مابعد النفط» وضرورة الاستعداد لها بتنويع القاعدة الانتاجية ، إلى الدرجة التى دفعت البعض إلى القول بأن «القدرة التسكوبية المعيبة» التي وصف بها بيجو Pigou الفرد مقلوبة في هذه البلدان[٤] .

هذا بالاضافة إلى تزايد الإنفاق العام على خدمات الرفاهية وعلى الأجور والمرتبات والأمن والدفاع والدعم وإقراض المؤسسات العامة .

ومع ذلك فان الأهداف السابقة لا تكفي - في رأي البعض[٥] - لتبرير هذه الزيادة في الانفاق العام للدول النفطية وخاصة مع مأأدت إليه من نتائج مصاحبة تمثلت في استنزاف لقاعدة الموارد المحلية وما نتج عنه من آثار على الأسعار وعلى موازين المدفوعات . فهناك أسباب اضافية أحاطت بهذه الموجة العالية من الإنفاق العام ، وأدت الى ارتفاعها ، وهى :

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة (وآخرون) ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سنة ١٩٨٦، ص ٨٩.

(٣) محسوبة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١ ، الجدول (١٨٨)

(٤) Hazem El Beblawi, The Arab Gulf Economy. P. 67

(٥) David Morgan, Fiscal Policy, PP. 64 - 65 .

(أ) في حالة السلع التى تدخل في التجارة الدولية tradable goods من المحتمل أن يكون قد تم بناء العديد من المنشآت كبيرة الحجم علي وجه السرعة ، بهدف التقليل من جاذبية بناء مثيلاتها في الدول النفطية المجاورة .

(ب) كانت هناك ضغوط داخلية كثيرة من أجل المشاركة في الثروة [١]. ولقد ساهمت العوامل السابقة كلها في زيادة حجم النفقات العامة وارتفاع معدل نموها خلال الفورة النفطية مع ماترتب على ذلك من مشاكل مختلفة من أمثلتها التضخم والاختناقات والاختلالات والتوتر الاجتماعي وخلق بيئة يشجع فيها الاسراف في الانفاق على الممارسات غير المشروعة [٢] .

ومع انحسار العائدات النفطية مع بداية الثمانينات انخفضت الايرادات العامة ايضا. فقد انخفضت بنسبة ٤٥.٢ ٪ من عام ١٩٨٠ إلى عام١٩٨٦ ووصل معدل الانخفاض إلى – ١٢.٥٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ٨٠ – ١٩٨٦.

ولقد تاثرت النفقات العامة بالانخفاض في الايرادات فانخفضت من ١٣٧.٣٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٩٩.٢٩٨ مليون دولار عام ١٩٨٦ بنسبة ٢٧.٥ ٪ ويبلغ معدل الانخفاض نحو –٥.٢ ٪ سنويا خلال الفترة نفسها [٣] مقابل نمو قدره ١٨.٥ ٪ سنويا خلال فترة الرواج النفطي – .

ولكن من الطبيعي ألا ينخفض الانفاق العام بنفس نسبة انخفاض الايرادات العامة حيث تتاثر الأخيرة بعوامل خارجية ليس لهذه الاقتصاديات عليها سلطان في حين ترتبط النفقات العامة بالعوامل الداخلية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد . وارتباط النفقات العامة بالعوامل الداخلية يدفعنا إلى القول بأن انحسار العائدات النفطية قد لا يكون السبب الوحيد لانخفاض الانفاق العام في الدول النفطية .

فهذه البلاد قد وجهت جزءا كبيرا من انفاقها أثناء الحقبة النفطية إلى بناء واستكمال البنية الاساسية فيها (كما سوف يتضح من التبويب الوظيفي للنفقات) بالاضافة إلى الانفاق على البناء والاسكان ، ومن المرجح أن تكون قد حققت أهدافها في هذا المجال – بل يرى البعض أن الانفاق على هذين المجالين ربما يكون قد تجاوزنزروته [٤] – وبالتالي من المتوقع أن ينخفض الانفاق العام نتيجة لذلك . كذلك فقد أقيم العديد من المنشآت الصناعية خاصة في

---

(١) أنظر في ذلك على سبيل المثال : Riad El Sheikh, Kuwait : Economic Growth of the Oil State, Problems and policies, (Kuwait : Uv. of Kuwait Publications, 1972), P.63

(٢) Robert Mabro, Oil Revenues ....., P. 47.

(٣) حسبت من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧ ، الملحق (٤/٨) و(٨/٥).

(٤) برهان الدجاني النتائج الاقتصادية المترتبة على هبوط العوائد النفطية بالنسبة لقضية التنمية في الوطن العربي ، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية التاسعة عن «عرب بلا نفط .نظرة مستقبلية لآثار هبوط العوائد النفطية» ، (لندن : مركز الدراسات العربية ، ٢٥ ، ٢٦ يونيو ١٩٨٥) ص ٦ .

مجال صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات والمعادن والأسمدة ، وقد تمضى سنوات قبل ظهور الحاجة إلى إنشاءات جديدة أو إحلالية أو توسعية في هذا المجال [١] بالاضافة إلى ذلك يجب أخذ العوامل السياسية والاقتصادية لكل دولة على حدة والتى تكون قد أسهمت في إحداث تخفيض في الانفاق العام (مثل حالة الانكماش في الكويت عقب أزمة سوق المناخ [٢]). ونضيف إلى ذلك أنه كانت فترة الحقبة النفطية قد شهدت (موجة انفجارية) من الانفاق العام – اذا جاز التعبير – فان هذا الوضع لا يمكن أن يستمر ، بل لابد بعد فترة أن تهدأ هذه الموجة وأن يأخذ الانفاق العام مساره الطبيعي بعد ذلك . أي أن الانفاق العام كان جزءا من حالة «التخمة المالية» – على حد تعبير د.نادر فرجاني – التي شهدتها هذه المنطقة خلال الحقبة النفطية [٣] .

ومع ذلك فقد أدى انخفاض الايرادات العامة مع عدم انخفاض الانفاق العام بنفس النسبة بعد عام١٩٨٠ إلى ظهور العجز المالي في ميزانيات هذه الدول كمجموعة ابتداء من عام ١٩٨٢(مع تباين الأوضاع المالية للدول داخل هذه المجموعة) .

وكان لذلك أثر كبير على هيكل تمويل الانفاق الحكومي وعلى العجز المالي في تلك الدول. فبعد أن كانت الايرادات النفطية في عام ١٩٨٠ كافية لتغطية جميع النفقات الحكومية وتحقيق فائض كلى ، انخفضت نسبة التغطية حتى أنه يتوقع أن تبلغ نحو ٦٦ ٪ فقط عام ١٩٨٥ – وقد صاحب هذا الاتجاه تزايد نسبة تغطية الايرادات الضريبية في عام ١٩٨٥ إلى مثلي ما كانت عليه عام ١٩٨٠ (الجدوال التالي رقم ١).

الجدول رقم (١) هيكل تمويل النفقات الحكومية في الدول العربية النفطية (١ ، ٢)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الإيرادات النفطية	١١٦	٩٨	٦٠	٦٣	٥٥	٦٦
الدخل من الاستثمارات	١٠	٩	١٢,٤	١٤	١٠	١٠
الايرادات الضريبية	٩	٨,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٥	١٨
الايرادات غير الضريبية	١,٣	١,٥	١,٦	٢	٣	٥
الإجمالي العام	**١٣٦,٣**	**١١٦,٨**	**٨٢,٤**	**٩١,٣**	**٨٣**	**٩٩**
نسبة الفائض أو العجز إلى الانفاق الحكومي	٣٦,٣	١٦,٨	١٧,٦-	٨,٧-	١٧-	١-

١– فعلية أولية

٢– الميزانية العامة التقديرية

المصدر : الجامعة العربية ، الأمانة العامة (وآخرون) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة ١٩٨٦ ، جدول رقم (١) ص ٩٢ .

---

(١) المرجع السابق ص ٦ .

(٢) نادر فرجاني ، «آثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية » في آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية أوراق يناير ١٩٨٧ ، (القاهرة) معهد التخطيط القومي (وآخرون) ، القاهرة ١١ – ١٣ يناير ١٩٨٧ ، (القاهرة) معهد التخطيط القومي ، فبراير ١٩٨٧)، ص ٦٥.

(٣) نادر فرجاني ، المرجع السابق ص ٦٤.

ونتيجة لارتفاع العجز الكلي في الميزانيات الحكومية [1] ،اضطرت الدول العربية النفطية إلى اللجوء لمصادر التمويل المحلية والسحب من الاحتياطيات المالية الحكومية لتمويل ذلك العجز ، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسب السحب من الاحتياطيات المالية إلى العجز من نحو ١٩,٧٪ عام ١٩٨٢ إلى ٨٨,٢٪ عام ١٩٨٤ ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة نحو ٤٥٪ عام ١٩٨٥ [2]

ثالثا : هيكل الانفاق العام :

إن مقياس نجاح أي سياسة هو مدى تحقيقها للهدف الذي رسمت من أجله . ويتمثل الهدف الأساسي للسياسة المالية في الدول النفطية في تنويع وتنمية القطاع غير النفطي – كما سبقت الاشارة – نظرا للدور المعتاظم للدولة في هذه الاقتصاديات بسبب مايوؤل إليها من عائدات نفطية.

وهنا تجدر الاشارة إلى ملحوظة هامة تتعلق بطبيعة النفط . فالنفط أهم ثروة طبيعية بالنسبة للدول النفطية المذكورة وهو بحكم طبيعته غير المتجددة يعتبر أهم رأسمال في هذه الدول . وكونه أصلا رأسماليا يحتم أن يكون استبداله بأصول رأسمالية أخرى حتى لا تكون رفاهية هذا الجيل على حساب الأجيال القادمة .

وبمعنى آخر يجب أن يتم انفاق العائدات البترولية على استثمارات تعمل علي تحقيق التنمية الاقتصادية واستمرارها في المدى الطويل ، ولكن ما حدث في الدول النفطية العربية خلال فترة السبعينيات هو أنها قد تصرفت في إيرادات النفط باعتبارها دخلا Income .

وكانت الفرصة التى تحكم مختلف القرارات الاقتصادية هي أن هذا الدخل مرتفع متجدد ومتزايد.

وبالنظر إلى الانفاق الجاري العام في هذه البلدان (وهو المعبر عن الاستهلاك الحكومي أو العام يتضح أنه مرتفع ارتفاعا كبيرا) . (الجدول التالي رقم ٢).

جدول رقم (٢)

نسب الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري إلى جملة الانفاق العام في الدول العربية النفطية (١٩٧٥ - ١٩٨٥)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الانفاق التجاري	٤٧,٧	٤٩,٢	٥٢,٣	٤١	٥٨,٥	٥٦,٨	٤٧,٧	٥٩,٦	٦٠	٥٨,٤
الانفاق الاسمتثاري	٥٢,٣	٥٠,٨	٤٧,٦	٥٩	٤١,٥	٤٢,٢	٥٢,٣	٤٠,٤	٤٠	٤١,٦

المصدر : ١٩٧٥ – ١٩٧٩ الجامعة العربية ، الأمانة العامة وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨١** ، جدول (٣/٨) (نسب محسوبة) .

(١) رغم أن هذا العجز يعتبر اسميا في بعض البلاد ، حيث يعتبر السحب من الاحتياطات عجزا، مثل حالة الكويت والسعودية .

(٢) الجامعة العربية ، الأمانة العامة وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ، ص ٩٢ .

١٩٨٠ – ١٩٨٥ الجامعة العربية الأمانة العامة وأخرون **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٦** ، جدول (٧) ص ١٠٠ – نسب محسوبة مع اضافة صافي الاقراض الحكومي للمؤسسات العامة إلى الانفاق الجاري حيث يعتبر من النفقات الجارية للحكومة .

ويلاحظ أن النفقات الجارية قد استحوذت على نسبة تراوحت بين ٤١ ٪ و ٦٠ ٪ من الانفاق العام في الدول النفطية خلال الفترة (٧٥ – ١٩٨٥) بمتوسط قدره ٥٣,٢ ٪ خلال الفترة . كما يلاحظ أن التغيير في المدى الطويل كان لصالح النفقات الجارية . وربما يرجع ذلك إلى صعوبة ضغط النفقات الجارية في حالة انخفاض الايرادات (كما حدث في الثمانينات) نتيجة لانخفاض مرونتها وللضغوط الاجتماعية والسياسية الداخلية ، ومن ثم اتجه التخفيض إلى النفقات الاستثمارية .

ولاتبلغ نسبة هذه النفقات حدا مرتفعا فحسب ، إنما تصل احجامها أيضا إلى أرقام تكاد تكون فلكية فقد بلغت هذه النفقات في مجموعة الدول العربية النفطية ٥٨٢٩,٢ مليون دينار عربي حسابي عام ١٩٧٥ ، وارتفعت إلى ١٢٣١٢,٢٦ مليون دينار عربي حسابي عام ١٩٧٩ أي بأكثر من الضعف وبمعدل نمو سنوى قدره ٢٠,٥ ٪ [١] كما ارتفعت من ٦٥٣٦٥,٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٠ إلى ٧٠٨٩٥,٨ مليون دولار أمريكي (رغم انخفاض النفقات العامة) [٢] .

وبالاضافة إلى ارتفاع الانفاق الجاري في الدول النفطية ، هناك بعض الملحوظات :

أولا : قد يكون للانفاق الجاري أثر انمائي كبير مثلما الحال في الانفاق على التعليم والتربية والتدريب والصحة إلخ ، وقد قامت فعلا معظم الدول العربية النفطية ببناء نظام رفاهة Welfare System متطور . ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة الانفاق على الخدمات الاجتماعية حيث تحتل المرتبة الأولى فى الانفاق الجاري فقد بلغت نحو ٣٢ ٪ بالنسبة لمجموعة الدول العربية النفطية عام ١٩٧٩ [٣] ، وظلت على نفس المستوي من الارتفاع في الفترة (٨٠ – ١٩٨٥) حيث بلغت متوسطا قدره ٢٨,٨ ٪ وإن كانت انخفضت من ٣٥و٣٠٪ في أول الفترة إلى ٥٢ ، ٢٦ ٪ في آخر الفترة [٤] .

ولكن هذا النظام مع الاسف ، قد شابته بعض السلبيات ، أهمها:

١– أنه اتسم بالاسراف الشديد والتبذير في أحيان كثيرة .

---

(١) حسبت من ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، ١٩٨١ ، جدول (٣/٨)

(٢) حسبت من **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، ١٩٨٦ ، الملحق (٥/٨) والجدول السابق رقم (٢) .

(٣) الجامعة العربية ، الامانه العامة وأخرون **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، ١٩٨١ ، ص ١٠٤

(٤) حسبت من ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، ١٩٨٦ ، الملحق (٦/٨) .

٢- كما أنه أدى إلى حالة من الاعتماد المفرط على الحكومات مما ترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية خاصة بالنسبة للأجيال القادمة [١] .

ثانيا : بالاضافة إلى ماسبق اسهم الانفاق الجاري في زيادة الاستهلاك الخاص عن طريق ما أدى إليه من زيادة دخول الافراد ومن ثم زيادة انفاقهم على الاستهلاك الخاص [٢] ، وعلى الرغم من أن جانبا من زيادة الاستهلاك الخاص ترجع إلى الانخفاض الشديد في مستوى معيشة سكان هذه الدول قبل الحقبة النفطية إلا أن الملاحظ أيضا أن هناك توسعا كبيرا فى استهلاك سلع الترفيه وسلع الاستهلاك المعمرة [٣] ، بما يبرر وصف الاستهلاك في الدول العربية النفطية بأنه حالة متطرفة من الاستهلاكيةConsumrism [٤] وقد انعكس هذا الارتفاع في الاستهلاك في ارتفاع معدل الاستيراد حتى أن بعض الدول النفطية قد وصلت إلى أعلى مستوى فردي للاستيراد في العالم [٥] .

وقد ترتب على ذلك أن أصبح الإنفاق على الاستهلاك الخاص والحكومي وعلى الاستيراد من الخارج يشكل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية مما خلق كثيرا من الصعوبات والعقبات لتنمية هذه الاقتصاديات [٦].

ثالثا : تتعلق الملحوظة الثالثة التي ترد على الانفاق الجاري في الدول النفطية العربية على الأمن والدفاع في هذه الدول فلقد احتلت هذه النفقات ٢٠ ٪ من النفقات الجارية للدول العربية النفطية ١٩٧٩ ، ومتوسطا قدره ٢٥,١٥ [٧] في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ مع ملاحظة انها قد ارتفعت من ٢٣,٨٩ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٢٦,١٠ عام ١٩٨٥ [٨] ، فقد قامت هذه الدول بشراء أسلحة متطورة جدا بكميات كبيرة وبتكلفة مرتفعة (على الرغم من عدم وجود صراعات مباشرة تبرر شراء هذه الأسلحة في أحيان كثيرة) أمكن تحقيقها بسبب الوفرة المالية الضخمة .

وهذه الاسلحة عرضة للتقادم التكنولوجي بالاضافة إلى أنها لم تستخدم في بعض الاحيان للأغراض التى اشتريت من أجلها [٨] .

---

(١) يوسف صايغ ، **الكلفة الإجتماعية للعائدات النفطية** ، ورقة مقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الأول ، (أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٤ – ٨ مارس ، ١٩٧٩) ص ٧ .

(٢) محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية ، تجاربها وتوقعاتها ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ذكره ، ص ٩٦١.

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٦١.

(٤) يوسف صايغ ، الكلفة الاجتماعية ...ص٥.

(٥) المرجع السابق ، ص ٥

(٦) محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٩٦٧ .

(٧) الجامعة العربية ، الامانة العامة وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١ ، ١٠٤ .

(٨) حسبت من ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ، الملحق (٦/٨)** .

(٩) يوسف صايغ ، الكلفة الاجتماعية ..... ، ص ٧ .

وعادة ما يفسر هذا الانفاق المرتفع والمتزايد على الأمن والدفاع في الدول العربية النفطية، بالاضافة إلى وجود الصراع العربي الاسرائيلي ، بسببين أساسيين .

١- الحاجة إلى حماية النفط - وهو الاصل الرأسمالي مرتفع المقيمة - من أى اعتداء يمكن أن يتعرض له .

٢- الحاجة إلى ترجمة النقود ، وهي شكل مجرد abstract للقوة إلى تعبير مادي لهذه القوة

رابعا :أما الملحوظة الرابعة على الانفاق الجاري في الدول العربية النفطية فتتعلق بارتفاع نسبة المرتبات والاجور (أو الإدارة العامة) إلى اجمالي النفقات الجارية ، فقد بلغت هذه النسبة ٢٣ ٪ من النفقات الجارية للدول العربية النفطية عام ١٩٧٩ [١] . محتلة بذلك المرتبة الثانية في النفقات الجارية كما بلغت متوسطا قدره ٢٢.٧ ٪ في الفترة ٨٠ - ١٩٨٥[٢] أى أن النسبة لم تتغير في الثمانينات بعد انحسار العائدات النفطية .

ويرجع ارتفاع نسبة الانفاق على الادارة العامة في هذه الدول الى ضخامة حجم الجهاز الحكومي نظرا للمهام المتسعة للحكومة من ناحية وللرغبة في خلق فرص العمل كفرض اجتماعي من ناحية اخرى . لكن الأمر قد تحول في أحيان كثيرة إلى نوع من التبذير وأدى إلى الإضرار بقيم العمل Work ethics [٣] .

ونظرا لصعوبة العدول عن هذه السلبيات التوسعية في التوظيف نتيجة للاعتبارات السياسية والأمنية بالذات ، فقد استمرت في ارتفاعها بعد تدهور العائدات النفطية في الثمانينات (كما سبقت الاشارة) .

خامسا : الملحوظة الأخيرة على الانفاق الجاري للدول العربية النفطية تتعلق بتمويله . فإلى جانب ماسبق ايراده من ملحوظات على الانفاق الجاري في الدول العربية النفطية إلا أن اخطر مافي الامر أن تمويل هذا الانفاق الجاري يتم عن طريق العائدات النفطية (بلغت نسبة عائدات النفط ٨٦ ٪ من إجمالي الايرادات العامة للدول العربية النفطية عامي ٧٩و١٩٨٠[٤]) واستمرت الايرادات العامة في اعتمادها ايضا علي الايرادات النفطية في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ فقد بلغت هذه الاخيرة نحو ثلثى الايرادات الحكومية عام ١٩٨٥ ، على الرغم من انخفاضها بمتوسط سنوي بلغ معدله ١٨ ٪ خلال الفترة ٨٠ -

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨١ ، ص ١٠٤ .

(٢) حسبت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٦ ، الملحق (٦/٨).

(٣) يوسف صايغ ، الكلفة الاجتماعية ..... ، ص ٨ .

(٤)الجامعة العربية ، الأمانه العامة وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١ ، ص ١٠٢ .

١٩٨٤ [١] وخطورة تمويل الانفاق الجاري بالعائدات النفطية يتمثل فيما سبق الاشارة اليه من أن هذه العائدات تمثل استهلاكا أو استنزافا لرأسمال وبالتالي فان انفاقها على هذا النحو يشكل اهدارا شديدا للموارد .

يتضح مما سبق أن هيكل النفقات الجارية في الدول العربية النفطية – رغم مايرد عليه من مآخذ – لم يصبه التغيير بعد انحسار العائدات النفطية وانخفاض الايرادات العامة في موازنات تلك الدول ، وأن الذي أصابة التغيير بالانخفاض هو الانفاق الاستثماري أو الانمائي ، فقد انخفضت نسبة هذا الانفاق من متوسط ٥٢.٤٥ ٪ في الفترة (٧٥ – ١٩٧٩) إلى متوسط ٤٣.١٦ ٪ خلال الفترة (٨٠ – ١٩٨٥) (جدول رقم ٢ السابق) .

والواقع أن فترة السبعينات قد شهدت نموا كبيرا في الدول العربية النفطية ، لا من حيث نسبته إلى جملة الانفاق فقط ولكن من حيث قيمته المطلقة أيضا . فقد قفز الانفاق على الاستثمارات بين فترتي ٧٠ – ١٩٧٥ – ١٩٨٠ من نحو ٢٣ مليار دولار إلى نحو ١١٣ مليار دولار (أي بنسبة ٣٩١ ٪ في كل من الجزائر والعراق ومن نحو ١١ مليار دولار إلى نحو ١٥٢ مليار دولار (أي بنسبة ١٢٨٢ ٪ في كل من السعودية وقطر والكويت وليبيا والامارات) [٢] .

ولكن زيادة الاستثمارات في حد ذاتها لا تعني التنمية وهو ماحدث في الأقطار النفطية العربية فد أجمع الخبراد على أن ماحدث ف يهذه البلدان خلال فترة الرواج النفطي كان «نموا »وليس «تنمية» [٣] .

فلم يؤد تزايد العائدات النفطية وما ترتب عليها من موجة انفاقية شملت الاستثمارات إلي تزايد الطاقات الانتاجية لهذه الاقطار [٤] فنمط التنمية الذي وجهت إليه هذه الاستثمارات قد ركز علي تصنيع القطاع النفطي وهو «نمط يمكن الدفاع عنه بالنسبة لهذه الأقطار [٥] ، وان كان لابد أن يقترن بعملية تنمية تهدف الى تنويع الهيكل الانتاجي لهذه الاقتصاديات «لكى تتم تهيئة هذه الاقتصاديات لمرحلة ما بعد النفط ولأن «تنويع الهيكل الانتاجي عنصر مهم في مفهوم التنمية الحقيقية» فقد أدى الامان الذي ساد في الدول النفطية خلال الاجل المتوسط (عن طريق الوفرة المالية) والذي كان يمكن ان يساعد هذه الدول على التنمية طويلة الأجل «الى حالة من الاسترخاء» وترجيح الحاضر على حساب المستقبل [٦].

---

(١) الجامعة العربية ، الامانة العامة وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦** ، ص ٩٦ وجدول رقم (١) السابق.

(٢) محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ذكره ، ص ٩٦٣ .

(٣) انظر في ذلك على سبيل المثال : يوسف صايغ ، الاقتصاد العربي ، مرجع سبق ذكره ص ١٧٠ – ١٩١ ويوسف صايغ ، الكلفة الاجتماعية .. مرجع سابق ذكره ، ومحمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ص ٩٦٦ .

(٤) محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ص ٩٦٦ .

(٥) محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ص ٩٦٩ .

(٦) محمود عبد الفضيل ، السلوك والاداء الاقتصادي .. مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

بالاضافة إلى ذلك فان القيمة المطلقة للاستثمارات المشار إليها تتضمن بعض التضخيم ويرجع ذلك إلى أن السلع الاستثمارية التي كانت تستوردها هذه الدول كانت تباع له باسعار تزيد عن أسعار بيعها في الدول الصناعية بالاضافة إلى العمولات وعدم الخبرة والأخطاء في التصميم والتشييد مما يرفع من تكلفة هذه الاستثمارات (١) .

وليس معنى ذلك أن الاستثمارات التى تحققت خلال الفترة النفطية كانت شرا كلها فمما لا شك فيه أن هذه الاستثمارات قد أدت إلى تحسين مستوى معيشة غالبية مواطني هذه الدول كما أنها أدت إلى استكمال معظم هياكل البنية الأساسية .

ولكن وللأسباب السابقة لا يمكن اعتبار الانخفاض في الانفاق الاستثماري – نتيجة انخفاض عائدات النفط – مؤشرا على تدهور التنمية الاقتصادية . فقد يكون هذا الانخفاض راجعا – كما سبق القول – إلى استكمال البنية الاساسية كما أنه قد يكون دليلا على ترشيد الانفاق في المجالات التى شهدت تبذيرا لا مبرر له وأنه قد يكون بداية لتصحيح اتجاهات التنمية ولتحسين الاداء الاقتصادي لمختلف الأنشطة الانتاجية والخدمية ولتحسين السياسات في مجال الاستثمار ، هذا اذا كانت تلك الدول اقد استوعبت دروس تجربة الانخفاض في عائدات النفط .

رابعا : محاولة استشراف صورة للمستقبل .

من الصعوبة بمكان محاولة رسم صورة للمستقبل واحتمالاته بالنسبة للدول العربية النفطية حتي يمكن تبين احتمالات السياسة المالية ومسارات الانفاق العام في هذه الدول . فالمتغيرات التى يجب أخذها في الاعتبار عند محاولة رسم هذه الصورة من التعدد والتنوع بحيث تكاد تجعل ذلك شبه مستحيل ؛ فهناك متغيرات اقتصاديه وتكنولوجية واجتماعية وسياسية وعسكرية ...الخ . لذلك سوف يقتصر في هذه الورقة على التعرف على الاتجاهات المستقبلية لسوق النفط . باعتبارها المتغير الأساسي الذي يحكم العائدات النفطية وتدفقها وانعكاس ذلك على الانفاق العام في الدول العربية النفطية في المستقبل والمستقبل هنا يعني المستقبل القريب حيث أثبتت تجارب السبعينات والثمانينات فشل التوقعات طويلة الأجل لاتجاهات سوق النفط (٢)

---

(١) محمد لبيب شقير ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦٥.

(٢) منى مصطفى البرداعي ، تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد المصري ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر للاقتصاديين المصريين (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، نوفمبر ١٩٨٦) ص ٥٥

وتشير التقديرات بصفة عامة إلى توقع استمرار «التخمة النفطية» Oil glut حتى نهاية الثمانينات على الأقل ، وبالتالي فلن تشهد اسعار النفط ارتفاعا ملحوظا بل الأغلب أنها سوف تظل عند مستوى عام ١٩٨٥ (حول العشرين دولارا تقريبا) على الأكثر . وحتى في خلال هذه الفترة فقد تحدث تقلبات اقتصادية قصيرة الأجل سواء كانت نتيجة أسباب سياسية أم أسباب اقتصادية كامنة في السوق النفطية . ويرجع السبب الرئيسي لاستمرار الاتجاه النزولي في الأسعار أن الاسباب المؤدية له هى من طبيعة التغيرات الهيكلية .

بل ان المحافظة على هذا السعر المنخفض سوف تتوقف أيضا على علاقة الاوبك بغيرها ن المنتجين من ناحية وعلى مدى نجاح الدول الأعضاء في الاوبك على الاتفاق فيما بينها .

أما في المدى الاطول – حتى عام ٢٠٠٠ – فربما تتجه الأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى وسوف يتوقف ذلك ايضا على قدرة الأوبك على وضع استراتيجية سعرية طويلة الأجل . وعلى هذا ، فليس من المتوقع ان ترتفع عائدات النفط أو تعود الى مستواها السابق مرة أخرى إلا بعد سنوات طويلة ، تصل إلى حوالي ١٦ أو ١٧ اذا أخذ عامل التضخم في الاعتبار [١] .

الجدول رقم (٣) توقعات أسعار وتصدير النفط العربي خلال الفترة ١٩٨٧ – ٢٠٠٠

السنة	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
السعر بالدولار للبرميل	١٨	٢٠	٢٨	٤٠ – ٤٥
حجم الصادرات (م . ب . ي)	١٠	١٢	١٥	١٨

المصدر : ابراهيم سعد الدين (منسق ومحرر) التنمية العربية ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) الجزء الثانى ، ص٤٤٩ .

وعلى ذلك يمكن القول ان العائدات النفطية لن تعود إلى مستويات الرواج النفطي في السبعينات وأول الثمانينات لمدة قد تصل إلى أكثر من ١٥ سنة ، في حدود تحقق التوقعات السابقة وعدم حدوث أحداث سياسية أو عسكرية فجائية .

(١) هذه الفقرة وسابقتها من ، منى البرادعي ، المرجع السابق ذكره مع تعديلات طفيفة . ص ٣٠ .

ويترتب على ذلك امكانية استمرار ظاهرة العجز في الموازنة العامة لمعظم الدول العربية النفطية والتي بدأت في الظهور مع انحسار العائدات النفطية .

وعلى الرغم من أن عجز الموازنة هو أمر طبيعى في معظم دول العالم ، وعلى الرغم من أن هذا العجزهو عجز اسمي في أحيان كثيرة ، إلا أنه مع ما سبقت الاشارة إليه من انخفاض مرونة الانفاق العام بالنسبة للايرادات العامة (على الأقل في الأجل القصير) فان استمرار العجز نتيجة لذلك سوف يضع الدول العربية النفطية أمام خيارين :

(أ) إما الالتجاء إلى فرض الضرائب وتنمية الموارد الاخرى لتغطية النفقات العامة .

(ب) أو استنزاف المزيد من النفط لتمويل هذا المستوى المرتفع من الانفاق العام .

وكلا الخيارين صعب فيبدو أن الاسلوب الأول رغم ضرورته – ليس فقط لزيادة الايرادات انما كنوع من الترشيد لارساء حقيقة الندرة ولايجاد صلة المشاركة بين الحكومة والمواطنين فضلا عن السيطرة على التضخم والتحكم في حجم الطلب الكلي – ليس سهلا من الناحية السياسية ، وخاصة بالنسبة للدول النفطية الخليجية التى ينعدم فيها تقريبا النظام الضريبي . وليس أدل على ذلك من تخبط الحكومة السعودية بين فرض بعض الضرائب والرسوم والغائها هذا العام في محاولتها لسد العجز في الموازنة العامة والذي بلغ نحو ١٠ مليارات من الدولارات[١] .

وقد يؤدي عدم الالتجاء إلى هذا الطريق ببعض الدول النفطية الى تمويل العجز عن طريق الاقتراض الخارجي أو المحلي أو عن طريق الجهاز المصرفي مع مايثيره الاسلوب الأخير من ضغوط تضخمية تضيف إلى ماتعانيه هذه الدول اصلا من تضخم كان سببه الرئيسي – كما سبقت الاشارة – هو تزايد الانفاق . وقد أدت هذه الضغوط التضخمية من الاقتصاديات النفطية إلى تحويل الموارد إلى أنشطة مضاربية والحيلولة دون تنويع الاقتصاد القومي[٢] بالاضافة إلى آثارها المعروفة على توزيع الدخل .

أما الأسلوب الثاني وهو استنزاف المزيد من النفط لتمويل المستوى المرتفع من الانفاق العام فلن يؤدي في ظروف وفرة العرض الحالية والمتوقعة فى سوق النفط الا إلى خسارة فادحة . فسوف يؤدي انتاج مزيد من النفط إلى ازدياد الأمر سوءا أى تدهور الأسعار والعائدات .

---

(١) فقد قامت الحكومة السعودية بفرض بعض الضرائب على المغتربين وعلى بعض الخدمات كما فرضت رسوما جمركية على بعض السلع المستوردة إلى جانب فرض رسم مغادرة في المطارات ثم ألغتها في غضون أسبوعين من فرضها (جريدة الأهرام القاهرية في ١٧ / يناير ١٩٨٨).

(٢) David Morgan, Fiscal Policy, P. 65.

كما أن بيع النفط في ظل هذه الظروف – حتي بغرض عدم تدهور الاسعار – يعتبر اهلاكا لرأسمال بثمن بخس .

وليس معنى صعوبة الاختيار أمام الدول العربية النفطية استحالة الاصلاح . فكما أن آثار الازمة الاخيرة في هذه الاقطار ترجع إلى «مواقف وسياسات واجراءات خارجية» فانها تعود أيضا إلى «مجموعة أخطاء التجاهل المتعمدة التي تولدت داخل المنطقة العربية» وقد آن الاوان للتغلب على هذه الأخطاء (١).

لكن من الواضح أن الاصلاح أو الخروج من المأزق الذي يواجه المالية العامة في الدول يتطلب تغييرا جذريا استراتيجيا ، تغييرا في العقلية والتفكير ، في المواقف والسياسات . وبالنسبة للانفاق العام موضع البحث ، فالموضوع ليس مجرد سداد لعجز الموازنة بأي طريق كان ، انما يتطلب تغييرا في السياسة المالية وأهدافها بحيث يشمل التغيير بنود الانفاق العام من ناحية وأنواع الايرادات العامة من ناحية أخرى مما يتطلب مراجعة شاملة للأوليات .

---

(١) يوسف صايغ «أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصاديات العربية » ، في سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) ، التنمية العربية ، الواقع الراهن والمستقبل ، (بيروت : دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ص ٢٨١ .

المراجع

أولا : المراجع العربية :

(أ) الكتب والمقالات

البيلاوي ، حازم . «الدول الريعية في الوطن العربي» في المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، العدد ١٠٣ ، ٩ / ١٩٨٧.

البرادعي . منى مصطفى .تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر للاقتصاديين المصريين (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع نوفمبر ١٩٨٦).

الدجاني ، برهان . النتائج الاقتصادية المترتبة على هبوط العوائد النفطية بالنسبة لقضية التنمية في الوطن العربي ، ورقة مقدمة الى الندوة الدولية التاسعة عن «عرب بلا نفط ... نظرة مستقبلية لآثار هبوط العوائد النفطية» (لندن : الدراسات العربية ، ٢٥ ، ٢٦ يونيو ١٩٨٥ .

شقير ، محمد لبيب .الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى مايو ١٩٨٦) .

صايغ ، يوسف : الاقتصاد العربى انجازات الماضى واحتمالات المستقبل بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٣) .

الكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية ، ورقة مقدمة لمؤتمر الطاقة العربى الأول، أبو ظبى ، الإمارات العربية المتحدة ، ٤ – ٨ مارس ١٩٧٩) .

أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية » فى سلسلة كتب المستقبل العربى (٦) ، التنمية العربية ، الواقع الراهن والمستقبل ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) .

عبد الفضيل ، محمود ، « السلوك الاقتصادى للدول النفطية الريعية فى المنطقة العربية، المستقبل العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) العدد ١٠٣، ١٩٨٧/٩.

فرجانى ، نادر « آثار التغيرات فى سوق النفط على التشغيل فى البلدان العربية النفطية » **فى آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية** ، أوراق ومناقشات الندوة التى نظمها معهد التخطيط القومى (وآخرون) القاهرة ١٢ - ١٣ يناير ١٩٨٧ ، (القاهرة : معهد التخطيط القومى فبراير ١٩٨٧) .

لوشيانى جياكومو ، دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج : إطار نظرى « **فى المستقبل العربى** ، (بيرت : مركز دراسات الوحدة العربية) العدد ١٠٣ ، ١٩٨٧/٩ .

(ب) التقارير :

جامعة الدول العربية ، الأمانة العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦ .

التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦ .

التقرير الاقتصادى العربى الموحدة ، ١٩٨٧ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Amin, Galal, **The Modernization of Poverty** (Leiden : Brill, 1974).

Beblawi, Hazem, **The Arab Gulf Economy in a Turbulent Age** (London: Croom Helm, 1984)

El Sheik, Riad, Kuwait, Economic Growth of the Oil State, Problems and Policies, (Kuwait : Uv. of Kuwait Publications, 1972)

Mabro, Robert, Oil Revenues and the Cost of Social and Economic Development, Papers and proceeding of the First Arab Energy Conference (Abu Dahabi : 1979)

Morgan, David, "Fiscal Policy in Oil Exporting Countries, 1972-Papers, Vol. 26., No. l, March, 1979. IMF Staff 78.

الملحـــق الإحصـــائى

الجدول رقم (١) تطور العائدات النفطية الأسمية من مجموعة مختارة من البلدان العربية النفطية

(١٩٧٣ - ١٩٨٥) « الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية »

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
العـــراق	١٨٤٣	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٥٨٠٠	.....	١٠٢٠٠	٢١٢٩١	٢٦١٠٠	١٠٤٠٠	٩٥٠٠	٨٤٠٠	١٠٤٠٠	١٢٤٥٩
الكـــويت	١٧٣٥	٦٥٤٣	٦٣٩٣	٦٨٧٠	.....	٧٩٥٢	١٦٨٦٣	١٧٩٠٠	١٤٩٠٠	٩٤٧٧	٩٩٠٠	١٠٨٠٠	٩٦٩٠
الجماهيرية العربية الليبيـــة	٢٢٢٣	٥٩٩٩	٥١٠١	٧٥٠٠	.....	٨٤٠٠	١٥٢٢٣	٢٢٦٠٠	١٥٦٠٠	١٤٠٠٠	١١٢٠٠	٢١٤٠٠	١٠٩٢٤
قطـــر	٤٦٣	١٤٥١	١٦٨٥	٢٠٩٢	.....	٢٢٩٥	٣٦١٠	٥٤٠٩	٥٣٣٨	٤٠٩٥	٣٠٥٨	٤٢٢٥	٣٢٢٥
الســـعودية	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٦	٣٠٧٥٥	.....	٣٢٢٣٤	٥٧٥٢٢	١٠٢٢١٢	١١٣٢٠٠	٧٦٠٠٠	٤٦١٠٠	٤٣٧٠٠	٢٧٥٠٠
الإمارات العربية	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠	٧٠٠٠	.....	٨٢٠٠	١٢٨٦٢	١٩٥٠٠	١٨٧٠٠	١٦٠٠٠	١٢٨٠٠	١٣٠٠٠	١٢٤٩٢
المجمـــوع	١١٥٠٤	٤٧٨٠٣	٥٢٣٥٥	٦٢٧١٧	.....	٦٦٩٨٦	١٢٣٧٦١	١٨٨٣١٢	١٧٢٨٠٠	١٢٤٩٧٧	٨٨٤٠٠	٨٨٣٠٠	٧٦٢٩٠

... غير متاح

المصدر : إبراهيم سعد الدين (محرر ، التنمية العربية ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) الجزء الأول ، جدول رقم (٣ - ٥) ص ٧٧ .

الجدول رقم (٢) معدلات نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة فى الدول العربية النفطية

(١٩٧٦ - ١٩٨٦)

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
معدل نمو الإيرادات العامة	٣٢.٣٣	٩.٩٠	-٠.٤	٣٨.٧٩	٤٤.٣	-٢.٨	٢٤.٩	-١١.٥	-٩.٩	-١٣.٥	-١١.٣
معدل نمو النفقات العامة	٤٢.٩١	١٨.١٨	١١.٤٤	١٥.٦٢	٣١.٥	١٢.٩	-١٠.٦	-٤.٩	-٢.٥	-١٣.٤	-١٠.٦

المصدر : الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : محسوبة من الجامعة العربية ، الأمانة العامة وأخرون ، التقرير الإقتصادى العربى الموجد، ١٩٨١ ، الملحق ٨ .

الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٦ : من الجامعة العربية ، الأمانة العامة وأخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٧ ، الملحق (٩/٨) .

الجدول رقم (٣) نسبة كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والفائض أو العجز الى الناتج المحلى الأجمالى

فى الدول العربية النفطية (*) (١٩٨٠ - ١٩٨٦)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
نسبة الإيرادات العامة	٧٠,٥	٦٠,١	٤٥,٨	٤٥,٧	٤٢,٧	٣٨,٥	٣٧,٢
نسبة النفقات العامة	٥٢,٠	٥١,٣	٤٦,٦	٥٠,٠	٥٠,٥	٤٥,٥	٤٤,٣
نسبة الفائض أو العجز	٥٢,٩	٤١,٤	٢٦,٠	٢٣,٢	١٨,٨	١٣,٢	١٣,٩

* باستثناء العراق لعدم توفر البيانات

(١) فعلية اولية.

(٢) تقديرات اولية باستثناء السعودية وقطر إذ هى توقعات نتيجة لعدم اعلان الموازنة الحكومية لعام ١٩٨٦.

(٣) المصدر : الجامعة العربية ، الامانة العامة وأخرون ، التقرير الاقتصادى العربي العربى الموحد ، ١٩٨٧، الملحق (٣/٨).

الجدول رقم (٤)الايرادات العامة والنفقات العامة وحجم الفائض أو العجز فى الدول العربية النفطية (*)

(١٩٨٠ - ١٩٨٦)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ (١)	١٩٨٦ (٢)
الإيراداتالعامة	١٨٥٦٤٧	١٨١٢٥٣	١٣٦٠٧٢	١٢٠٣٧٤	١٠٨٤٩٤	٩٣٨٣٧	٨٣٢٥٥
النفقات العامة	١٣٧٠٣٦	١٥٤٧١٤	١٣٨٢٨١	١٣١٤٥٦	١٢٨٣٢٠	١١١٠٥١	٩٩٢٩٨
الفائض أو العجز	١٣٩٢٤٤	١٢٤٩٦٦	-٧٧١٥٥	-٦١٢١٩	-٤٧٧٢١	-٣٢١٣٥	-٣١٠٧٣

(*) باستثناء العراق لعدم توفر البيانات

(١) فعلية اولية.

(٢) تقديرات اولية باستثناء السعودية وقطر إذ هى توقعات .

(٣) المصدر : الجامعة العربية ، الامانة العامة وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربي العربى الموحد ، ١٩٨٧، الملحق (٣/٨).

الجدول رقم (٥) هيكل النفقات العامة فى الدول العربية النفطية (١٩٨٠ - ١٩٨٦)

(نسبـة مئوية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الانفاق الجارى	٣٤,١	٣٦,٤	٣٦,٢	٤٥,٣	٤٧,٥	٥٢,٨
الانفاق الاستثمارى	٤١,٥	٤٣,٢	٥٢,٣	٤٠,٤	٤٠,٠	٤١,٦
صافى الاقراض الحكومى للمؤسسات العـــامة	٢٤,٤	٢٠,٤	١١,٥	١٤,٣	١٢,٥	٥,٦

المصدر : الجامعة العربية ، الامانة العامة وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦، جدول رقم (٧) ص ١٠٠ .

الجدول رقم (٦) هيكل التبويب الوظيفى للانفاق الجارى فى الدول العربية النفطية (*)

(١٩٨٠ - ١٩٨٦) (نسبة مئوية)

١٩٨٠					١٩٨٥ (١)				
نفقات الخدمات العامة	نفقات الأمن والدفاع	نفقات الخدمات الاجتماعية	نفقات الشئون الاقتصادية	النفقات الأخرى	نفقات الخدمات العامة	نفقات الأمن والدفاع	نفقات الخدمات الاجتماعية	نفقات الشئون الاقتصادية	النفقات الأخرى
٢٣.٩٣	٢٣.٤٣	٣٠.٣٥	١٠.٨٩	١١.٣٩	٢٢.٦٥	٢٦.١٠	٣٦.٥٢	١٠.٨٤	١٣.٨٩

(*) باستثناء العراق لعدم توفر البيانات .

(١) اعتمادات الموازنة العامة

المصدر : الجامعة العربية ، الأمانة العامة وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦، الملحق (٦/٨) .

الجدول رقم (٧) : التوزيع القطاع للناتج المحلى الاجمالى لمجموعة الدول العربية النفطية

(١٩٧٥ - ١٩٨٠ - ١٩٨٦) (نسبة مئوية)

القطـــــاعات	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
القطـــاعات السـلعية	٧٨,٥٧	٧٥,٨٧	٥٩,٠٩
القطـــاعات التوزيعيـة	١٠,٩٣	١١,٥٤	١٩,٢٢
القطـــاعات الخـــدمية	٨,٨٠	١١,٤٢	١٨,٨٦
صافى الضرائب غير المباشـرة	١,٦٩	١,٣٠	٢,٨٢
النـاتج المحلى سـعر السـوق	١٠٠,٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : ١٩٧٥ : محسوبة من بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨١ ، جدول (١/٢) وباستثناء قطر حيث لا تتوفر بيانات عنها .

١٩٨٠ : محسوبة من بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥ ، جدول (١/٩٢)

١٩٨٥ : محسوبة من بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦ ، جدول (١/٢)

❁ ❁ ❁